

وإذ يكرر تأكيد مسؤولية السلطات الليبية عن حماية السكان الليبيين وإذ يؤكد من جديد أن أطراف النزاعات المسلحة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين وإذ يدين الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، والاختفاء القسري والتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة وإذ يدين كذلك أعمال العنف والتخويف التي ترتكبها السلطات الليبية ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم وإذ يحث هذه السلطات على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي على النحو المبين في القرار 2006/1738 وإلا يشير إلى الفقرة ٢٦ من القرار (١٩٧٠) (٢٠١١) التي أعرب فيها المجلس عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى حسب الاقتضاء، وإذ يعرب عن تصميمه على كفالة حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين وضمان مرور إمدادات الإغاثة الإنسانية بسرعة وبدون عوائق وتأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني وبيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٠ آذار / مارس ٢٠١١ الذي أنشئت بموجه لجنة مخصصة رفيعة المستوى المعنية بليبيا وإذ يحيط علماً أيضاً بقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ١٢ آذار / مارس ٢٠١١ الدعوة إلى فرض منطقة حظر الطيران على الطائرات العسكرية الليبية وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف وذلك كإجراء وقائي يتيح حماية الشعب الليبي والرعايا الأجانب المقيمين في الجماهيرية العربية الليبية وإذ يحيط علماً كذلك بالنداء الذي وجهه الأمين العام في ١٦ آذار / مارس ٢٠١١ من أجل وقف فوري لإطلاق النار وإذ يشير إلى قرارة إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ نشاط الزائر ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وإذ يدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود وإذ يعرب عن استيائه الاستمرار السلطات الليبية في استخدام المرتزقة وإذ يرى أن فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية يشكل عنصراً هاماً في حماية المدنيين وسلامة إيصال المساعدة الإنسانية وخطوة حاسمة في سبيل وقف الأعمال العدائية في ليبيا. وإذ يرحب بتعيين الأمين العام للسيد عبد الإله محمد الخطيب مبعوثاً خاصاً له إلى ليبيا، وإذ يدعم الجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل دائم وسلمي للأزمة في الجماهيرية العربية الليبية وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة: 1- يطالب بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار والإنهاء التام للعنف والجميع الهجمات على المدنيين وللاعتداءات المرتكبة في حقهم للمطالب المشروعة للشعب الليبي ويحيط علماً بقرار الأمين العام إرسال مبعوثه الخاص إلى ليبيا وقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إرسال لجنة المخصصة الرفيعة المستوى إلى ليبيا بهدف تيسير إجراء حوار يقضي إلى الإصلاحات السياسية اللازمة لإيجاد حل سلمي دائم. حماية المدنيين) رغم أحكام الفقرة 9 من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أياً كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، ويطلب إلى الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ الأمين العام فوراً بالتدابير التي تتخذها عملاً بالإذن المحول بموجب هذه الفقرة والتي ينبغي إخطار مجلس الأمن بها فوراً؛ واضعاً في اعتباره الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. 7- يقرر كذلك ألا ينطبق الحظر المفروض بموجب الفقرة : على الرحلات الجوية التي يكون عرضها الوحيد عرضاً إنسانياً، ولا على الرحلات الجوية الأخرى التي ترى الدول التي تصرف بموجب الإذن المحول في الفقرة ٨ أنها لفائدة الشعب الليبي، 8- يأذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام والأمين العام الجامعة الدول العربية وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنفاذ الامتثال للحظر المفروض على الرحلات الجوية بموجب الفقرة ٦ أعلاه، 9- يدعو جميع الدول الأعضاء المتصرفة على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، 10- يطلب إلى دول الأعضاء المعنية بالتنسيق والوثيق مع بعضها البعض ومع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه، بما في ذلك التدابير العملية لرصد الرحلات الجوية المأذون بها لأغراض إنسانية أو لأغراض الإجراء شرحاً لأسباب التفتيش ونتائجه، إذا لم تكن هذه ١٩ - يقرر أن ينطبق تجميد الأصول المفروض بموجب الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي تملكها أو تسيطر عليها، حسبما تحددها اللجنة ويقرر كذلك أن تكفل جميع الدول عدم إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية بواسطة رعاياها أو بواسطة أي أفراد أو كيانات داخل أراضيها، ويوعز إلى اللجنة بأن تحدد تلك السلطات الليبية أو الأفراد أو الكيانات في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ اتخاذ هذا القرار وحسبما تراه مناسباً بعد ذلك ٢٤- يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ لفترة أولية مدتها سنة واحدة، (1) مساعدة اللجنة في أداء ولايتها على النحو المحدد في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار (ب) جمع وبحث وتحليل المعلومات التي ترد من الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والأطراف المهتمة الأخرى بشأن تنفيذ

التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار، ج) تقديم توصيات بالإجراءات التي قد ينظر المجلس أو اللجنة أو الدول في اتخاذها لتحسين تنفيذ التدابير ذات الصلة ٢٥ - يحث جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والأطراف المهمة الأخرى على أن تتعاون بالكامل مع اللجنة وفريق الخبراء، ٢٦ - يقرر أن ترى أيضا ولاية اللجنة المبينة في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على التدابير المنصوص عليها في هذا القرار.